

سعه ما ذكره ثم سلم الامام وقام المأموم ففصل ما فاتته فانه يكبر لقيامه ان جلوسه ركن
محلله وهذا هو المشهور وما لك بقوم يعبر بكبره كانه قاض والمشرع في اول المنفعي كبر
الاحرام وتندبت ومفهوم الشرطان ادرك ثلثا واوحدة من الرابعة اثنان فقط اذ ان الله
من اثنان في قام بغير تكبير في جلوسه في غير محله وانما هو لموافقة الامام وقد فهم
معه تكبير وهو في الحقيقة للقيام وجلوسه لموافقة الامام يحتاج لتكبيرتين على المشهور
كل من المأخوذون يكبران في التمثال لكن وظاهر قوله نام بتكبيرانه يكبر قبل ان يعقد اقل
وليس كذلك بل لا يكبر حتى يستوي قداما كما انه انكسر على بيانه في غير هذا المجل ثم استثنى
من عموم المفهوم وهو ان جلس في غير ثابته فلا يكبر انه جلس في غير محله فقال **الا**
مدرك الشهادة لا يخرجهم بتكبيرهم وان كانوا في غير محل جلوسه كما تمتنع لصلاة **وهي**
هذا المسبوق **القول** وهو التفرقة فيجعلها ما فاتته قبل الدخول مع الامام هو اول صلته وما
ادركه هو اذ جعلها في موضع الجهر كالقذف ونحو السورة في الاولين بحسب ما فاتته
وبالفعل ان يجعل ادركه معه اول صلته وما فاتته اخرها فاذ ادرك ركعة من العشاء
قام بعد سلام الامام نابت ركعة تمام الفزان وسورة جهر الا انها اول صلته جهر فان التقل
ثم جلس ما نالت او ركعها الا وفي بالنسبة للفعل فينبغي عليها ثم نابت في باخرى تام الفزان
وسورة جهر الا انه يقضي القول كما يجلس براتبوع ويا في الرابعة تام الفزان فقط ونشهد
وبسمل وهذا طريق ابن زييد وعبد الحميد وغيرهما ان المذهب كله على هذا وهو مذهب
ابن القاسم في اوردته وعليه من ادرك ثابته الصبح اثبتت في ركعة انقضت لانه قاض
للقول وفي المسئلة طرفان اهران ذكرهما من الجانبين شاس وغيره فلهن طلقا
بان مطلقا **وكم من فضتي فوات ركعة دون الصلح** طرف ركعة وهذا ان **ظن ادركه**
اي الصلح في ركوعه دابا اليها اذا كان قريبا منه ولكنه الوصول اليه **قبل الوقوع** اي يقع الا
رأسه من الركوع وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال مالك لا يكبر حتى يخذل منامه
من الصلح ويح ومنشا الخلاف الخبر البخاري في قوله صل الله عليه ولم لا يكبر لما ركع دون
الصلح زادك الله حرصا وتوقد حله الا ولو نعتي النبي بالصلح كما تعدلنا اخر محله
الاخر ونعتي النبي على العود للركوع قبل الصلح ومفهوم الشرط انه اذا ركع دون الصلح
لا يدرك ان يعمل له ركعة حتى يرفع الامام لم يجز لمان ركوعه ونعتي وليتباد اليه وان
فاتته الركعة فلا ولا حكاها في الترتيب عن ابن رشد فابا فان فعل اخراته ركعتيه
وقد اساء عن ابن القاسم بدخل وركع ويديب ولو ظهر له انما يصل اليه الا بعد

الركع

الرفع وركع التواشي ولم يديه على روجه **يدب** اي يجشي مشيا خفيفا للصمت **كالصين**
واقتلته على المشهور وهو ذهب للمدونة وانشا بقوله كالصين لما حكاها في توضيحه عن
ابن بشر حيث قال احد القرب الذي يدب اليه في المذهب روايتان احداهما الصمان
والثانية ثلاثة وظنه الخجلا وليس كذلك بل المقصود جواز ادب اذا كان قريبا والاثنان
من اثنان في صرا اصل للتعبير ولم يذكره هنا بحسب في الثلاثة الصلح الذي هو فيه
والذي يدب اليه اولا في توضيحه قبل الظاهر ان حسب ما قال وهو عندي في حال الوقوف
ابن حبيب وغيره للمعلم ان تحرق الصلح اسد الفرج **الخزفة** تلبه اذا كان هناك
فرج عدة وهو روايتان القاسم وقال ابن حبيب ان لها الى الامام والفرجة يضم الفا
وفتحها القلابين الشيبين وربما اشعر قوله اخرا منه اذ في بين كونها بين يديه وعن
بجميعه او عن يساره وقاله ابن القاسم الا بهي ثقله العمل وقال ابن حبيب بتقدم اليها
ان كانت امامه واما لو كانت عن يمينها او يساره تركها وهو ابن حبيب وقال ابن بونس
بتقدم اليها ونحو لعبد الوهاب وهذا كله اذا احرم وما ان لم يحرم اخرج اليها مطلقا
وظاهر كلامه انه يدب اليها ولو في ركعة بعد ركعة حتى يصل اليها وهو ركع كذا
عليه في جلاب ويديب **قايما او ركعا لا ساجدا او خائسا** قال للتسارحان لحوال
من قاع ادب الساجدي اي اذ ادب قايما كما يكون ذلك في حال قيامه من الركوع او في
حال ركوعه في حال جلوسه او سجوده انه كفته وتغير للاسم بخلاف القيام والركع
التسبي وهو ظاهر الا انه يوهم انه يدب اذا رفع من ركوعه للمسبوق فيه كآخره بعض
مشائخنا وليس كذلك لقول ابن رشد عقيب ما سلفناه عنه **اي يجشي** اذ ارفع اليه
من الركوع بل حتى يتم الركعة ويقوم في الثانية وعلى هذا يقول المصنف قايما اي في
ركعته الثانية ادركها في اوكاه الا لا يتصور ببيعة فيها قايما كما جاز ركوعه كما يفهم
هذا من كلامه وقال الشهاب اركع احد ان يدب اركع لانه لو فصل لكانت بده عن
ركبتيه وما قرنا به كلامه جعل على قول الجلاب لا باس ان يدب قبل الركوع ويعدده
وان يدب اركعا ويديب ساجدا انتهى **وان احرم المسبوق** الا ان ركع **وشك في**
الادراك لهذه الركعة **الفاها** وتماذي مع الامام وقضاها بعد سلام الامام وسجد
بعد سلامه هو للزيادة قال المصنف وهو الا تيسر تحرك اصله الا ان اركعها اوها
ظاهر كلامه ضاويل فيقطع بسلام وقيل يعتد بها وترنا كلامه على ان فاعل شك
هو المسبوق ويجعل المسبوق وغيره اذ في وظاهره انه اذ في بين كونها